تنويع التعليم الثانوي
الرأي والرأي الآخر

دكتور / محمد عزت عبد الموجود
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية - جامعة قطر

ملخص الدراسة :

يمثل موضوع تطوير التعليم الثانوي موقفاً خاصاً بين أولويات التطوير التربوي نظراً لعلاقته العضوية بالتعليم العالي حيث تؤثر الخصائص البنيوية للتعليم الثانوي ودرجة جودته النوعية على مدخلات التعليم العالي بشقيه الأكاديمي والتقني ، كما أن الخيارات المهنية للأفراد تتحدد بنهاية هذه المرحلة التعليمية .

وتقدم هذه الدراسة مراجعة لبعض البواعث التي تدعو إلى تطوير التعليم الثانوي والمنهجيات المعتمدة في ذلك مع إبراز الدروس المستفادة من تلك المنهجيات والقضايا التي تحد من كفاءة وكفاية التعليم الثانوي (الدول العربية) وتم التركيز بصفة خاصة على منهجية التنويع من خلال دراسة المشروع الخاص بتنويع التعليم الثانوي في دولة قطر ، كما قدمت الدراسة اقتراحاً بديلاً لتطوير التعليم في قطر من خلال توسيع الجذع المشترك وتأخير التشعيب بين العلمي والأدبي أو التخلص منه تماماً مع ضرورة تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر مرونة وأكثر تلبية لحاجات الأفراد واحتياجات المجتمع معاً .

ورغم أن المشروع المقترح لتنويع التعليم الثانوي في دولة قطر يستند إلى أسس تربوية سليمة إلا أن هناك مجموعة من القضايا التي يجب التصدي لها بالنقاش قبل وضع المشروع موضع التنفيذ وتتمركز معظم هذه القضايا حول الجدوى الحقيقية لهذا المشروع وفرص نجاحه .

ومن أبرز القضايا التي أثيرت في هذه الدراسة :

- القيم المجتمعية المعاكسة ، خاصة نظرة المجتمع للعمل اليدوي .
- حاجة الدولة الماسة إلى عمالة قطرية تخصصية ذات تعليم عالٍ وهي تعتبر عمالة استراتيجية تؤثر تأثيراً مباشراً في معدلات التنمية .
- الإتجاه إلى التوسع في الصناعات وكيفية الاستخدام لرأس المال وهي صناعات تعتمد على عمالة فنية وتخصصية راقية تأتي من مخرجات التعليم العالي الأكاديمي والتقني .
- الندرة السكانية مما يؤكد استمرار الاتجاه للعمالة الوافدة ومن الأفضل أن تكون العمالة الوسطى هي العمالة الوافدة ويتم تثمير المواطن في عمالة تخصصية راقية .
- إعتمادة العمالة الفنية الماهرة على قدر أكبر من دراسة العلوم والرياضيات لا يتوافر لها في مناهج المدرسة الصناعية أو التجارية .
- سد قناة التعليم العالي أمام خريجي المدارس الفنية حيث ثبت من التجارب الفعلية عدم تمكنهم من مواصلة التعليم العالي لضعف تكوينهم في العلوم والرياضيات .
- الاتجاه العالمي لتعميم التعليم الثانوي وتوسيع القاعدة الثقافية المشتركة ولعل الاقتراح البديل الذي عرضته الدراسة تعبير عن الرأي الآخر .

مقدمة :

يتزايد الاهتمام بتطوير التعليم الثانوي واصلاح هياكله وتحديث برامجه وأساليبه سواء أكان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية ، ولعل هذا الاهتمام المتزايد يأتي من موقع التعليم الثانوي في مراحل التعليم فهو الحلقة الوسطى التي تمثل مخرجاتها مدخلات التعليم العالي بشقيه الأكاديمي والتقني وهو التعليم الذي يعد العمالة التخصصية والفنية على مستوى البكالوريوس والاختصاصية والراقية على مستوى الدراسات العليا ويكاد يجمع المشتغلون بالتخطيط التربوي على وجود علاقة تأثر وتأثير بين التعليم الثانوي والتعليم العالي إذ تنعكس الخصائص البنيوية ودرجة الجودة النوعية في التعليم الثانوي على مدخلات الجامعة من الطلاب وكثيراً ما تعزى جوانب الضعف في الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي إلى خلل هيكلي في التعليم الثانوي فعزوف طلاب المرحلة الثانوية مثلاً عن دراسة العلوم والرياضيات والضعف في تحصيل

اللغـات الأجنبيـة من شأنه أن يحد من قـدرة الجامعـات وكليـات التقنية على الاستجـابـة لمتطلبات التنمية في عصر التقدم العلمي والتقني والـذي أصبح يعتمد على ما يعرف بعلوم العصر وهي الرياضيات والعلوم واللغات الأجنبية .

ولكن هي تعتبر وظيفة التعليم الثانوي قاصرة على الاعداد لدخول التعليم العالي أم أنه يتعدى ذلك إلى وظيفة أخرى وهي الاعداد للحيـاة ؟ إذا أجبنا بنعم أي قَصْـرُ الوظيفة على الاعـداد للتعليم العـالي فإن جهـود تطـويـر التعليم الثـانـوي تنصرف إلى تعميق الجوانب الاكاديمية والاهتمام بتدريس العلوم والرياضيات واللغات الحديثة وتوسيع الجذع المشترك لتـوسيع القاعـدة الثقافيـة للشباب وهـذا ما تفعلـه الدول المتقـدمة التي تنظـر إلى التعليم الثانـوي على أنه امتـداد لمرحلة الالـزام وهو ضروري ولايقـدم تخصصاً مبكـراً إنما يسعى لاكتشاف القدرات وتوجيهها وتعرُّف الميول وتنميتها .

أما إذا كـانت الاجابـة بالنفي وارتضينا الثنـائية الوظيفيـة للتعليم الثانـوي أي الاعداد للجامعـة والحياة معـا فان جهود التطـوير تقتضي أن تتكـامل الجوانب الأكاديميـة والمهنية بحيث يقـدم التعليم الثانـوي خبرات فنية تعد الطـالب لـلانخراط في عالم العمـل لاشباع حـاجات المجتمع من العمالـة الادارية والفنيـة الوسطى ، وهنـا تأتي صيغ كثيرة ومتنوعـة للمدرسـة الثانويـة ثنائية الـوظيفة Multi Function Secondary School . ويـــلاحظ أن الكثير من الدول النـامية ذات الكثافـة السكانية العاليـة والتي تشيع فيها الصناعـات كثيفة الاستخـدام للعمالـة Labor Intensive Industries وذلك للحـد من التدفق الطـلابي على التعليم العالي ذي الكلفة العـالية والذي تشيع البطالـة بين خريجيه لعدم وجـود الصناعات الكبيرة التي تحتاج إلى عمالة متخصصة .

في هذه الدراسة نقدم مراجعة لبعض التداعيات والبواعث التي تدعو إلى تطوير التعليم الثانـوي والاتجاهات السـائدة في هذا التطويـر والدروس المستفادة منـه ثم تقدم الـدراسة بعض الملاحظات الناقدة لقطاع التعليم والتدريب في الدول العربية وعلاقته بقضايا العمالة والتنميـة وجميع هذه الملاحظـات تمثل عـوامل ضـاغطة أو حـاكمـة لحركـة التعليم عامـة والثانوي خاصـة في الدول العربية ، ثم تركز الـدراسة بعد ذلك على مشروع تنويع التعليم الثانـوي في دولة قطر فتعـرض بموضوعيـة وحيدة لجدوى هذا المشروع وفحـواه وهيكله التنظيمي وأهدافه الرئيسية من واقع الوثـائق الرسمية للمشروع ، وتفرع الدراسة في شقها الأخير لنقـد هذا المشروع نقـداً موضـوعياً يعتمـد على فهم الكاتب لتـوجهات التنميـة في

الدولة والخصائص الديموجرافية للمجتمع وطبيعة البناء الحالي للنظام التعليمي في الدولة، وختمت هذه الدراسة بتقديم اقتراح بديل لتطوير التعليم الثانوي في قطر وهو اقتراح يدعو إلى الإبقاء على صيغة التعليم الثانوي العام مع توسيع الجذع المشترك وتأخير التشعيب أو التخلص منه تماماً واعتبار هذا التعليم حقاً للجميع وهو يمثل الحد الثقافي والأكاديمي والأدنى للتخصص المهني مع ضرورة تطوير البرامج لتكون أكثر مرونة وأكثر تلبية لاحتياجات المتعلمين وأكثر استجابة لمتطلبات التعليم العالي الجامعي والتقني الذي يقوم بدور هام في اعداد القوى العاملة ذات التعليم العالي والتي تحتاجها مشروعات التنمية العملاقة.

ونرجو أن تثير هذه الدراسة حواراً أكثر من أن تثير جدلاً فقضايا التعليم لا تحل إلا بدراسة الرأي والرأي الآخر ولا يصلح التربية إلا مزيد من التربية، وكما تعلمنا من تراثنا: "الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية"، وللمجتهد إذا أصاب نصيبان وإذا أخطأ فله نصيب الاجتهاد ... وبالله التوفيق وعليه السداد.

أولاً: بواعث تطوير التعليم الثانوي:

يشهد الربع الأخير من هذا القرن دعوات متواصلة لإصلاح وتطوير التعليم الثانوي خاصة في دول العالم الثالث، وقد ساهمت تداعيات كثيرة في تزايد الإحساس بضرورة البحث عن صيغ جديدة للتعليم الثانوي تشمل تغيراً جذرياً في المفاهيم والأهداف والبرامج والأساليب، وفي مقدمة الأسباب والتداعيات التي تنادي بضرورة تطوير التعليم الثانوي ما يلي:

أ - غلبة الطبيعة النظرية عل مضمون التعليم الثانوي العام.

ب - انفصال التعليم الثانوي عن سوق العمل، ومن ثم انفصاله عن المجتمع، فظلت المدرسة الثانوية جامدة وعاجزة عن متابعة حركة المجتمع وحل مشكلاته.

جـ - اقتصار هذا التعليم الثانوي على فئة "الكتبة" اللازمين للعمل في أجهزة الخدمة المدنية، وسرعان ما يتجاوز حجم خريجي المدارس الثانوية حاجة المجتمع، خاصة بعد أن تطور مجال إدارة المكاتب مما يتطلب نوعيات خاصة من الموظفين يستطيعون التعامل مع التقنيات الجديدة كالحاسوب، والناسوخ (FAX) وماكينات معالجة النصوص ... الخ.

د - ضآلة نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي بالمقارنة بالفئة العمرية (من ١٥ - ١٨) المستحقة للقبول كذلك ضألة نسبة الملتحقين بالجامعات من خريجي التعليم الثانوي بالمقارنة بالفئة العمرية (١٨ - ٢٢) خاصة في البلدان التي تعتمد على الإمتحانات المركزية والقومية لتصفية الخريجين .

وعندما استحدث التعليم المهني والتقني دخل كتعليم مواز للتعليم الثانوي العام، وحدث فصل تعسفي بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم المهني والتقني . حيث أصبح لكل منهما كيان مستقل ، مما أدى إلى سرعة ظهور العديد من المشكلات والقضايا الملحة التي كانت هي الأخرى سبباً للدعوة إلى تطوير التعليم الثانوي بنوعيه العام والتقني ، ومنها على سبيل المثال :

أ - في غالب الدول يعتبر التعليم التقني والمهني تعليماً مسدود القنوات ، لا يسمح بفرص للمزيد من التعليم والنمو .

ب - نشأ بعيداً عن أحضان الجامعة التي تقبل مخرجاته ، ولم توفر له المعلمين والمدربين، كما لم تقم بمحاولة لتطويره من خلال البحث والتدريب وبرامج التعليم المستمر .

جـ - عدم تقبل سوق العمل لمخرجات التعليم الفني بسبب العجز الكيفي في هذه المخرجات ، وتمثلاً ذلك في ضعف المرتبات والأجور التي يقدمها سوق العمل .

د - ضعف صلته بمواقع الإنتاج سواء من حيث التخطيط أو التدريب ، أو الإدارة .

هـ - يعاني من صراع علمي في محتواه بين الثقافة العامة والتخصص المهني، مما يؤدي إلى وصف خريجيه بأنهم " غير مثقفين " .

و - تخلف تجهيزاته وقصور معداته وبرامجه وأساليبه عن المستوى التكنولوجي المستخدم في الصناعة .

ز - يمثل التعليم التقني والمهني شريحة ضعيفة في خريطة التعليم في البلاد العربية، إذ أن نسبته لا تزيد عن ٢٠٪ بالقياس إلى مجموع التعليم الثانوي العام ، وفي المملكة العربية السعودية وصلت النسبة (٧٣/ ١٩٧٤) الى ٦ , ٥٪ وفقاً لبيانات (٧٤/ ١٩٧٥) الى ١ , ٧٪، وفي الأردن ١١٪، وفي سوريا ١٤٪، والكويت ٥٪، وفي مصر (٧٤/ ١٩٧٥) الى ٣ , ٤٨٪، (نوفل ٧٧ ص ٥٢)، وتبذل جهود حالياً لرفع النسبة الى ما بين ٦٠-٦٥٪ .

ثانياً : الإتجاهات السائدة للتطوير :

شهدت الدول العربية عدد من التطورات والإتجاهات التحديثية في مجال التعليم الثانوي العام والتقني بهدف تحقيق التكامل بينهما والذي دعت اليه المنظمات العربية والاقليمية والدولية، فقد جاءت التوصيات المعدلة لليونسكو (نوفمبر ١٩٧٤) تدعو الى أن يكون التعليم التقنى والمهنى جزءاً من التعليم العام، وسبيلاً للإلتحاق بقطاع مهنى، ووجهاً من أوجه التربية المستقلة، كذلك دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تطوير استراتيجية التربية العربية الى ضرورة تكامل النظام التربوي في الوطن العربي لمواجهة قضايا التنمية الشاملة.

ومن أهم اتجاهات التطوير بإيجاز سريع :

أ - إدخال الدراسات العملية والتكنولوجية في برامج التعليم العام بمختلف مراحله، وهي أنشطة تدرس باعتبارها أعمالاً تؤدى بقصد انتاجى محدود بدون أهداف تأهيلية أو توظيفية مباشرة، فالطلاب يتدربون على المجالات وفقاً لميولهم واستعداداتهم وقدراتهم وتعد الدراسات العملية أنسب صيغة لتحقيق التكامل والاعداد التربوي الذي تتوازن فيه الجوانب الأكاديمية والتكنولوجية، ولم تتمكن الدراسات العملية من تحقيق اهدافها في تطوير التعليم وتكامله لأنها لم تؤخذ مأخذ الجد من الطلاب، وأخذت الشكل الصورى المتمثل في إقامة المعارض.

ب - إيجاد صيغ لتعليم عام فني وأكاديمي شامل بحيث يتمكن التعليم الثانوي العام والتخصصي (المهني) من المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، ويدخل المشروع القطري لتنويع التعليم الثانوي ضمن هذا الإطار التجديدي.

جـ - الإرتفاع بمستوى التعليم الفني والمهني التخصصي الى ما بعد الثانوية العامة، وذلك منها للتخصص المبكر من ناحية، ورفعاً لمستوى التكوين والإعداد الثقافي والعلمي حتى تتناسب مع التطورات الكبيرة التي حدثت في مجال العلم والتكنولوجيا من ناحية أخرى. وتعتبر المعاهد الفنية وكليات التقنية أمثلة لهذا الإتجاه.

د - الاتجاه الى تصفية التعليم الفني والمهني على مستوى المرحلة الثانوية باعتبار انه لم يعد كافياً لمواجهة متطلبات العصر، كما أن هذا الاتجاه من شأنه أن يوسع القاعدة الثقافية المشتركة في التعليم الثانوي العام والفني، ويلغى الثنائية القائمة بينهما، ومن ثم

تتعدل مكانته الاجتماعية بين أنواع المهن المختلفة .

و - التحرك نحو نظام المدرسة الشاملة بنماذجها المختلفة (الأمريكية والانجليزية واليابانية وسوى ذلك)، حيث توفر هذه المدرسة مجموعة كبيرة من المقررات الثقافية العامة والمقررات التكنولوجية والمهنية المتنوعة، كما تخدم بشكل مباشر قضية التنمية والعمالة وتربط حركة التعليم في المجتمع بحركة العمل، وتعمل على تطوير أساليبه وتنويع مجالاته .

ز - التعليم المستمر لإزالة الحواجز بين العلم والعمل والتدريب، فقد يتطلب الايقاع السريع للتغير، والانفجار المعرفي المستمر، والتطور التكنولوجي الهائل تعليماً مستمراً متواصل الحلقات، فكل حلقة مفتوحة على الحلقة التي بعدها، ويعتبر التلاحم بين التعليم والعمل والتدريب هو أهم سمة في هذا الاتجاه حيث يصبح العمل مكوناً أساسياً في منهج الدراسة، كما يصبح التدريب استراتيجية أساسية للنمو المهني، بالإضافة الى التأكيد على البعد الذاتي الابداعي الذي يمكن الفرد من إشباع رغباته الخاصة وتنمية مواهبه الإبتكارية والإبداعية . وقد أصدرت المؤسسة الوطنية الأمريكية للقوى العامة سنة ١٩٧٨ دراسة تحت عنوان «الانسان مورد بلا حدود» شارك فيها قادة التربية والصناعة والأعمال، وهي تقدم خطة عمل للتلاحم بين التعليم والعمل والتدريب، وترى أن التغيير المطلوب للتكامل التربوي خلال رحلة الحياة لا يتم إلا من خلال سياسة قومية شاملة للتعليم والعمل، وأن التنمية الفنية للموارد البشرية هي عنصر أساسي وحاسم في تنمية المجتمع واقتصادياته . (عبدالمعطى ١٩٨٤ : ص ١٩ - ٣١).

ثالثاً : دروس مستفادة من اتجاهات التطور والتجديد :

لعله اتضح مما سبق أن :

١ - الانفصال بين التعليم العام الأكاديمي والفني يرجع الى خلفية تاريخية ونظرة اجتماعية مؤداها أن العمل أدنى من التفكير، وأن العمل سيد للجسم وموجه له، وأن الصفوة التي تحظى بالتعليم النظري العقلي، أما الجماهير العريضة فتتجه الى التعليم الفني لارتباطه بالعمل البدوي .

٢ - الخلل الأساسي في النظم التعليمية في البلاد النامية يكمن في ضعف العلاقة بين

التعليم والتنمية. (عبد المعطى : ٣٢ - ٣٣).

٣ - سياسة الأجور وتسعير الشهادات - على أساس ما يعلم الفرد وليس ما يعمل - أدت الى عزوف الشباب عن التعليم الفني والاندفاع نحو التعليم الأكاديمي الذي يعد عمالة الياقة البيضاء.

٤ - التعليم لكي يرتبط بالتنمية يجب أن يتسم بالتكامل في أبعاده الثقافية والمهنية التخصصية، فالعمالة المنتجة هي التي أعدت إعداداً متكاملاً في جوانبها الثقافية والمهارية والفنية.

٥ - الهدف من التكامل بين التعليم العام والفني هو إعادة التوازن إلى التعليم ليتخلص من الثنائية التي تفصل التعليم عن العمل وعن التدريب.

٦ - لا توجد صيغة واحدة لتحقيق التكامل بين عناصر التعليم، وأن خصوصية كل مجتمع وتوجهاته التنموية وظروفه الاجتماعية والسكانية والقيمية تؤثر في اختيار وتبنى النموذج المناسب لأحداث هذا التكامل.

٧ - إصلاح أو تطوير التعليم أو السعي وراء تكامل جوانبه النظرية والتكنولوجية لابد أن يهدف إلى إصلاح الخلل الهيكلي في قوة العمل، ومن ثم لا يتم بمعزل عن السياسة العامة للقوى العاملة وتوجهات التنمية.

٨ - التربية تخاطب الانسان في مجموعة، وتعمل على تنميته عقلياً ووجدانياً وحركياً، ومن ثم فالتعليم الفني رفيع المستوى يحتاج الى خلفية نظرية وعلمية قوية وإلى قدرات عقلية راقية.

٩ - الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية يقتضى تحقيق التوازن بين المهارات التي تولدها أنظمة التعليم والحاجات الفعلية للمجتمع.

١٠ - ربط التعليم بالعمل المنتج لا يقتضى أحداث تطوير وتعديل في هياكل وبنى التعليم فقط، ولكن يقتضى أيضاً أحداث تغيير جذري في مفاهيم ومحتوى التعليم كالمناهج وطرق التدريس وأساليب التدريب وتكنولوجيا التعليم والتخطيط التربوي، وضرورة تلاحمه مع التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ومشاركة رجال الأعمال في قطاعات الانتاج المختلفة في رسم السياسات التعليمية وتحديد المواصفات المطلوبة

لسوق العمل كماً وكيفاً.

١١ - أي تطوير للتعليم الثانوي، عاماً كان أو فنياً، يجب أن يكون مرتبطاً بالحاجات Needs Driven ، ومن ثم يجب أن تسبقه دراسات مستفيضة ومستأنية عن احتياجات التنمية ومشكلات العمالة وأنماط الانتاج السائدة والمستقبلية، ولابد أن تحكمها ضوابط من التخطيط الاستراتيجى.

رابعاً : ملاحظات رئيسية حول قطاع التعليم والتدريب في الدول العربية وعلاقته بقضايا العمالة والتنمية.

على الرغم مما يرفعه رجال التربية من شعارات، وما يطلقونه من نداءات تحول «ربط التعليم بالتنمية» و «التعليم وخدمة المجتمع» و«الوظيفة الاقتصادية للتعليم» و«التعليم كاستثمار اقتصادي واجتماعي»، وغير ذلك من مفاهيم، فالواقع يظل غير ذلك، وتبقى الممارسة معاكسة لهذه المفاهيم، ويمكننا أن نسجل الملاحظات الآتية التي يجب وضعها في الاعتبار عند التفكير في اصلاح وتطوير قطاع التعليم والتدريب في أي قطر عربي، لأن عدم مواجهة هذه الانتقادات وعدم وضعها نصب أعيننا عند إقرار أي تطوير تحت شعار التجديد والتحديث سيجعلنا كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال حتى لا ترى الواقع المحفوف بالمخاطر، وكذلك لابد أن تكون الأهداف واضحة، ومحددة ومعلنة قبل بدء رحلة التطوير، لأن عدم وضوح الهدف قد يجعلنا ندخل طريقاً مسدوداً أ نصل الى نقطة لا نريد الوصول إليها، كما يجب أن لا نرفض قديماً قبل تقويمه ولا نقبل جديداً قبل تجريبه، وتعتبر الملاحظات التالية بمثابة العوامل الحاكمة Governing Factors والموجهة والمسببة لقضايا التعليم ومشكلاته:

١ - عدم التكامل بين هياكل الاقتصاد والعمالة والتعليم، فلم تترجم التوجهات الاقتصادية إلى خطط لإعداد وتدريب القوى العاملة، ولم يطوع التعليم أهدافه وهياكله وبرامجه وتقنياته للاستجابة لمتطلبات سوق العمل كماً وكيفاً، فحدثت تشوهات في هيكل العمالة، واهتزازات في ميزان العرض والطلب، وبطالة حقيقة أو مقنعة أو كلا النوعين معاً، وانخفاض في معدلات الانتاج، وبالتالي في معدلات الدخل القومي والتنمية، ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة ضعف التواصل والتنسيق بين الخطط القومية للتنمية والخطط القطاعية كخطة قطاع التعليم

والتدريب - إن وجدت - كذلك ضعف التنسيق بين الخطط القطاعية ذاتها، فنادراً ما تشترك الصناعة أو الزراعة أو قطاع الأعمال في تخطيط وإدارة التعليم الفني، ويعتبر رجال التربية أن ذلك «تدخل سافر» في إختصاصهم، ومحاولة لإجهاض المضمون العلمي والأكاديمي للتعليم، وبينما واقع الأمر يقتضى بأن تكون التربية شأناً مجتمعياً وقرارها لا يترك للتربويين وحدهم فهو كقرار الحرب الذي لا يترك للعسكريين وحدهم (عبد الموجود ١٩٩٢ : ٢٢).

٢ - عدم تكافؤ الفرص التعليمية، فغالبية الدول العربية لم تحقق استيعاباً كاملاً لجميع الأطفال في سن الإلزام (٧٣,٧٪ سنة ١٩٨٥)، فحجم الفرص المتاحة لا يتكافئا مع حجم الطلب الاجتماعي على التعليم، ومن ناحية أخرى تشبع مشكلات الكفاءة الداخلية في المدارس الإبدائية في الدول العربية والمتمثلة في ارتفاع نسب التسرب والرسوب والإنقطاع وترك المدرسة قبل اتقان المهارات الأساسية للتعليم والتي تجعل الفرد محتفظاً بهذه المهارات وموظفاً لها في مزيد من التعلم ومسخراً لها في مهارات العمل والانتاج، وبهذا يصبح للأمية رافدان: رافد الحرمان ورافد التسرب، وكلاهما يؤدى الى زيادة عدد الأميين (٥,٦٥٪، سنة ١٩٨٥، و٦٠٪ عام ١٩٩٠) ومن المعروف أن الإنسان الأمى يعتبر عبئاً على الاقتصاد القومي لضعف انتاجيته فهو غير قابل للتدريب والتوظيف دون أن تمحى أميته، كما أن المستوى التكنولوجي المتزايد يوماً بعد يوم يقلل إن لم يكن يكاد يلغى الحاجة إلى العمال غير الماهرة المتمثلة في جمهور الأميين.

٣ - وجود ثنائيات كثيرة في بنى وأنظمة التعليم في الدول العربية كالتعليم الديني والتعليم العام والتعليم الخاص، التعليم الأكاديمي والتعليم الفني، التعليم الوطني والتعليم الأجنبي، المدارس العربية ومدارس اللغات الاجنبية، التعليم المجانى والتعليم بالمصروفات، والتعليم العالي الأكاديمي والتعليم العالي التقني، كل هذه الثنائيات وغيرها تجعل خريطة التعليم العربي غير واضحة المعالم ورجراجة ومتميعة، وبالتالي يصعب على المخطط الاجتماعي والاقتصادي معاً وضع تصور دقيق لمدخلات ومخرجات التعليم ويصعب على المخطط الإجتماعي والاقتصادي معاً وضع تصور دقيق لمدخلات ومخرجات التعليم ويصعب التنبؤ بمدى الكفاءة

الخارجية والفعالية المؤسسية لقطاع التعليم والتدريب.

٤ - تأثير بعض القيم المجتمعية على فعالية قطاع التعليم والتدريب وزيادة اسهامه في التنمية الاقتصادية، ومن هذه القيم على سبيل المثال: موقف المجتمع العربي من تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل وقبولها للعمل المنتج وغير التقليدي، كذلك نظرة المجتمع للعمل اليدوى والمكانة الاجتماعية للتعليم الفني، والمكانة الاجتماعية لمهنة التعليم، وعزوف الشباب عن قبول العمل في هذه المهنة، فهي مهنة طاردة وغير جاذبة ولا يقبل عليها إلا من لا عمل له أو من لم يجد عملاً في القطاعات الأخرى، وهكذا تؤثر محدودية قطاع التعليم وضعفه وقدرته على الجذب في طاقته الاستيعابية والعطائية معاً.

٥ - لا يزال القائمون على قطاع التعليم والتدريب بعيدين عن التوصل الى نظرية أو حتى نموذج علمي دقيق يحكم العملية التعليمية - ولا يزال التدريس أقرب الى الفن منه الى العلم، فالتربية تحتاج الى تربيض Mathematization حتى يمكنها أن تحسم قضايا كثيرة حول علاقتها بالتنمية والعمالة والانتاج، فليست هناك إجابات محددة وقاطعة عن أسئلة محورية هائلة مثل:

أ - ما علاقة زمن التمدرس Schooling Time باكتساب المهارات والاحتفاظ بها؟

ب - في أي عمر يجب أن نشرع في تعليم المهن بصورة فعلية؟

جـ - ما الحد الأدني والأمثل للثقافة العامة التي يحتاج اليها طالب التعليم الفني؟

د - ما أنسب الخطط لتنظيم مراحل التعليم المهني والفني؟

هـ - أيهما أنسب كصيغة لتطوير التعليم الثانوي: التنوع والتعدد والتخصص؟ أم التكامل والتوحد والشمول؟

و - ما الوسائل الفعالة لتشجيع الطلاب للإقبال على التعليم الفني.

ز - ماالوسائل الفعالة لتغيير نظرة المجتمع الى التعليم الفني؟

٦ - عدم وجود آلية فعالة في نظام التعليم والتدريب تحقق التوازن بين ميول الأفراد من ناحية وقدراتهم الحقيقية من ناحية ثانية، واحتياجات المجتمع من ناحية ثالثة، فنظام

---

١ - تشير التوقعات والاسقاطات الاحصائية الى أن تعميم التعليم الإبتدائي في الدول العربية لن يتحقق بحلول عام ٢٠٠٠ وقد يستغرق ذلك عقدين من القرن القادم.

القبـول في كل مراحل التعليم يحتـاج الى تـوجيه وإرشـاد تربـوي ونفسي، ثم تأتي في مراحل التعليم المتقـدمة الحاجة الماسـة الى التوجيه المهني الذي يـوائم بين التطلعات المهنية والميـول المهنية لـلأفراد وبين قـدراتهم التحصيلية والآدائيـة وبين احتياجـات القوى العاملـة. يجب أن يتعلم طلابنا كيف يتخذون القـرار التعليمي والقرار المهني معاً.

وبالإضافـة الى نظام التوجيه والإرشـاد، توجه آلية أخـرى وتتمثل في اتباع نظام الحصص Quotas ، إذ يساعد هذا النظام على تحقيق درجة أكبر من تكافؤ الفرص، كما يسـاعد على تحقيق التـوازن بين معـدلات العرض والطلـب من العمالة، كما أنـه يساعـد على توجيه القدرات والميـول واشباعها، ومن ثم زيادة انتـاجية الخريج. إن عـدم قيام مثل هـذه الآليات لتـوجيه القبـول بمراحل التعليم ومستـوياتـه وأنواعـه المختلفـة من شأنه أن يـؤدى الى عشـوائية في تنميـة الموارد البشريـة ، ومن ثم يصبح التعليم هدراً اقتصادياً وعبئاً على التنمية، حيـث إنه لا يشبع احتياجات الفرد (تنمية قدراته وميوله) وحاجات المجتمع (مـن القوى العاملة المدربة) معا. وتجدر الإشارة الى أن سـوق العمل مطـالب في هذه الحالـة بتحـديـد احتياجـاتـه الكميـة والنوعيـة ومواصفات العمالة ومستويـاتها حتى يمكن لقطاع التعليم والتدريب توفير التركيب المهني الأمثل من العمالـة. إن التعليم الكفـء يخلق فـرصاً للعمالـة كما يعنى بدراسـة معدلات العرض عنايته بمعدلات الطلب.

٧ - الاقتصار على قناة وحيدة أو نموذج واحد للتعليم وهـو ما يعرف بالتعليم الرسمي، وهو التعليم الذي يتم في نطاق مدرسي وتحت إشراف الـدولة وبتمويل منها. وعادة ما يكون هذا النوع من التعليم شديـد المركزية خاصة في التخطيط والتمويل والإدارة والتنظيم في البرامج والأسـاليـب وعـدم تنـوع التقنيـات، فهـو يعتمـد على التعليم اللفظي، ويتـوصل بوعـاء وحيـد هو الكتـاب أو الكلمـة المطبوعـة، والاعتماد على الامتحان كـوسيلة وحيدة للقيـاس والتقويم، وغالباً مـا يتحول الامتحان الى غـاية ويصبح اجتياز الامتحان هـدفاً في ذاته، كما أن هذا التعليم الـرسمي مخطط بأسلوب المتوسطـات الحسابيـة، أي أنه لا يحقـق الفروق الفـردية، ولا يـوفر رعـاية خـاصة للموهوبين من الطلاب، وكذلك للمتأخـرين دراسياً. إذ هو تعليم منحاز في محتواه

أو توجهاته لثقافة الحضر، مهملاً لثقافة الريف والبادية والمناطق النائية من المجتمع التي تحتاج الى تنمية، لذلك لابد من تنوع قنوات التعليم والأخذ بنظم جديدة تزيد من فعالية قطاع التعليم والتدريب في مجال إعداد القوى العاملة، وتمكنهم من التعامل مع مشكلات العمالة والاستجابة لاحتياجات سوق العمل وهو سوق دينمى ومن طبيعته التغير، لأن المجتمع متغير، والمعرفة متغيرة والحياة نفسها متغيرة. ومن أنظمة التعليم التي توفر المرونة والدينامية ما يأتي :

أ - التعليم غير النظامي Non Formal Education

ب - التعليم العرضى أو اللارسمى Informal Education

جـ - التعليم المساهمى Cooperative Education

د - التعليم المستمر Continuing Education

هـ - التعليم التناوبي أو المتناوب Altemative Education

و - التعليم البوليتكتيكى Polytechniques Education

ز - التعليم المرتبط بالمهن نفسها أي يتم في مواقع الانتاج

جـ - المدرسة المنتجة (الجمع بين التعليم والعمل الانتاجى، ولدينا أمثلة كثيرة ناجحة منها تجربة روبرت أفرين في انجلترا، ومكارتكر في الاتحاد السوفيتي، وجوليوس نيريرى في تنزانيا).

كل هذا الأنظمة التعليمية والتدريبية تحاول أن تقدم بدائل جيدة لحل مشكلات العمالة وتحقيق شعار «ربط التعليم بالتنمية»، وقد انتهى نبيل نوفل من دراسة عن العمالة والتعليم في العالم العربي إلى القول: «بأن حلاً واحداً فقط يجدى، بل يجب الاستعانة بمجموعة من الحلول، وأن علاج مشكلات العمالة سوف يستغرق وقتاً طويلاً قد يصل الى أكثر من ٣٥ سنة إذ بدأ الآن وبجدية، وأن الدول العربية تحتاج الى التجريب لنتحقق من فعالية الإجراءات السابقة أو غيرها رغم ما يحيط التجريب في التربية من صعوبات (نوفل: ٧٧، ص ٣٩).

٨ - ربط التعليم بشهادة، وتسعير الشهادة فيتحدد أجر العامل بمقدار ما يعرف وليس بمقدار ما يؤدى، أو على أساس ما يعلم وليس بمقدار ما يعمل. وهناك فجوة واضحة بين متطلبات الشهادة ومعدلات الآداء، وهذا ما يفسر لنا هرمية الأجور

خاصة في القطاع الحكومي والقطاع العام، فلكل شهادة درجة وظيفية، ولكل درجة مربوط مالي، ويرتفع الأجر بارتفاع الشهادة في السلم التعليمي، ومن ثم تصبح الشهادة هي أساس تحديد مستوى دخل للفرد، بل أيضاً تحديد فرص النمو المهني والتدرج الوظيفي، وقد أثر هذا العامل الضاغط على العمالة وأنظمتها من عدة زوايا.

أ - لم يفرق المشرع بين تخصص وآخر وبين عمل وآخر، فعزف الشباب عن العمالة الفنية (عمالة الياقة الزرقاء) مادام يمكنهم الحصول على نفس الأجر من العمالة المكتبية (عمالة الياقة البيضاء).

ب - لم يجعل المشرع الأجر حافزاً للانتاج أو مكافئاً له.

جـ - القيمة الاقتصادية والاجتماعية المعطاة للشهادة جعلت التعليم العام والأكاديمي أكثر جاذبية من التعليم المهني والتقني.

د - ربط الشهادة بعدد معين من سنوات التمدرس زاد من الطلب الاجتماعي للتوسع الأفقي في التعليم، فالطلاب يبقون لسنوات أطول ليحصلوا على شهادات أعلى، وهذا أدى الى اختلال هرم العمالة من ناحية واضعاف الطاقة العطائية لمؤسسات التعليم والتدريب من ناحية أخرى.

٩ - الاعتماد على الاختبارات التحصيلية كوسيلة للتقويم في قطاع التعليم، فإجتياز الاختبارات ضرورى للحصول على الشهادة، وبعبارة أخرى هي وسيلة الحكم على جودة المخرجات وكفاءة العمالة وهي ليست مصممة لهذا الغرض، كما أنها تستخدم أداة للتصنيف والتوزيع المهني والوظيفي، وهي أيضاً ليست مصممة لذلك، فمعظم هذه الاختبارات سواء المستخدمة في المدارس أو في الجامعات تقيس التحصيل المعرفي قياساً لفظياً ومن ثم نجدها منحازة لأصحاب القدرات اللغوية العالية، كما أنها تحصر النمو التعليمي في مجال واحد هو مجال النمو المعرفي، بل هي تركز على أدنى مستويات هذا المجال وهو التذكر والاستدعاء والفهم البسيط وذلك على حساب القدرات العقلية العليا كالتحليل والإبتكار والتركيب وحل المشكلات وإصدار الاحكام. ومن ثم يصبح قطاع التعليم مسئولاً بتركيزه على الاختبارات عن إعداد عمالة رتيبة غير مبدعة وغير منتجة، ومن ثم لا يمكنها أن تحل مشكلات

الانتاج أو تطور أساليبه أو تخفض كلفته من خلال اختراع آلات جديدة للإنتاج، أو تطوير الآلات الموجودة. إن الذين يفكرون هم الذين يغيرون وهم الذين يضيفون وهم وحدهم القادرون على إحداث التنمية، فالتنمية بلا بشر، ولا بشر قادرين على إحداث التنمية بلا تربية تقدمية وتجديدية ومبدعة.

١٠ - التوظيف المضمون خاصة في مجتمعات الرفاهية، وقد أدى هذا العامل الى أن يفقد التعليم إحدى صفاته الرئيسية وهي كونه وسيلة للحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد، فكل الخريجين مهما كان تخصصهم، ومهما كان مستوى أدائهم سوف يجدون عملاً، وسوف يحصلون على سكن مجاني وتسهيلات بنكية وائتمانية متنوعة، وسوف يترفعون في مناصبهم وفق جداول زمنية ثابتة، وسوف يحصلون على علاوات مالية وفق قواعد ادارية محددة، وحتى معاشهم بعد التقاعد يكاد يكون ثابتاً ومحسوباً، ومن أجل ذلك لم يحرص كثير من المستفيدين من الخدمة التعليمية على انتقاء واختيار الفرص التعليمية فإندفعوا الى التعليم النظري الأكاديمي مادام التوظيف لخريجيه مضموناً وبنفس الأجر والامتيازات، فغلبت الطبيعة النظرية (الانسانيات والعلوم الاجتماعية) على مخرجات التعليم العالي في معظم دول الخليج، كما غلبت الطبيعة النسائية على المخرجات (مع عدم فتح أسواق عمل جديدة للنساء فأدى ذلك الى اختناقات في مؤسسات الإعداد وإلى بطالة مقنعة في مؤسسات العمل.

كذلك تجدر الإشارة الى أن هذا العامل الحاكم أضعف قدرة المخطط الاجتماعي على التنبؤ بالاحتياجات من العمالة، ومن ثم أضعف القدرة على تخطيط وتوجيه البرامج التعليمية لعدم وضوح الرؤية حول إتجاهات وحاجات سوق العمل، فاقتصرت أجهزة القوى العاملة على الاستقبال دون التوجيه، فغمرت السوق بما أفرزته مؤسسات التعليم من عمالة غير ضرورية، ولم تقدم لقطاع التعليم تغذية راجعة تتضمن بيانات عن سوق العمل واحتياجاته أو ما يعرف بنظام المعلومات المهنية، فأصبحت برامج الاعداد والتكوين تخطط على غير أساس معلوماتي، وعندما يحدث تحوير هيكلي في البرامج لا يوجد ضمان لاقبال الطلاب على البرامج الجديدة بسبب سياسة الباب المفتوح في القبول والتوظيف معاً.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أثر لهذا العامل على القوى العاملة نفسها حيث أنه

يعتبر مسئولاً عن كثير من مشكلات العمالة خاصة عدم الرضا الوظيفي، والتضخم الوظيفي، فالكثير من الأفراد يدركون بعد فوات الآوان وبعد أن ينخرطو في سلك العمل أنهم لم يحسنوا اختيار القناة التعليمية من البداية وأنهم لم يتعلموا ما يريدون، والآن هم يعملون ما لا يفضلون!!.

إننى أدعو المسئولين عن قطاع التعليم والتدريب إلى مواجهة كل هذه القضايا البنيوية في كلياتها وتفاعلاتها، فهي تشكل فيما بينها نسقاً واحداً يحد من فعالية نظام التعليم والتدريب وقدرته على الوفاء بحاجات العمالة واحتياجات التنمية، إن التصدى لهذه القضايا يقتضى تغييراً في الفلسفات التربوية، وفي الأهداف والسياسات والبرامج والتقنيات، والهياكل والبنى وأساليب التقويم، وباختصار يقتضى تغييراً جذرياً وليس تطويراً جزئياً. . كما يقتضى أن يتم هذا التغير الجذري في قطاع التعليم والتدريب من منطلق نسقى تتسع في قاعة المشاركة وتتكامل فيه عناصر الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، كما تتفاعل فيه أبعاد التعليم والتدريب والتوظيف والانتاج وجميعها من مقتضيات التنمية.

خامساً : مشروع تنويع التعليم الثانوي في دولة قطر : الجدوى والفحوى

يأتي مشروع تنويع التعليم الثانوي في دولة قطر ثمرة لعمل لجنة عليا تم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٩٠ وقد رأسها سعادة وزير التربية والتعليم وضمت في عضويتها ممثلين عن وزارة الدفاع والمالية، والبترول، والداخلية، والتربية والتعليم، والصناعة والأشغال العامة، وجامعة قطر، والمجلس الأعلى للتخطيط.

وقد قمنا بالاطلاع على صيغة المشروع من خلال الورقة التحضيرية التي كانت مطروحة للمناقشة في ذلك الوقت، كما راجعنا الصيغة النهائية للمشروع كما ورد في الوثيقة التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم (ديسمبر ٩١) بعنوان مشروع تنويع التعليم الثانوي بمدارس دولة قطر، وهي الوثيقة التي تستمد منها كل ما ورد في هذا القسم من معلومات مختصرة عن ملامح المشروع.

الأسس التي يستند عليها المشروع

حددت الوثيقة الأسس الآتية للمشروع :

(١) التحول من مدرسة ثانوية آحادية الوظيفة - تعد للجامعة فقط - الى مدرسة متعددة الوظائف يتم من خلالها :

- تنمية القدرة على التفكير العلمي. - تأكيد مبدأ التعليم الذاتي.
- ادخال التربية المهنية والتكنولوجية. - تنويع المقررات والأنشطة المدرسية.

(٢) إتاحة التعليم الثانوي للجميع مما يستوجب تنويعه للاستجابة للقدرات والمواهب والاهتمامات المتفاوتة للطلاب.

(٣) تلبية احتياجات التنمية من الكفايات الفنية الوسطى.

(٤) مواجهة التقدم العلمي الهائل بالتعمق في تخصصات محدودة وتنمية قدرات الطلاب على صنع القرار.

(٥) تطوير بنية التعليم الثانوي مع عدم اللجوء الى تغيير بنائه وذلك بايجاد صيغ تشعيب مرنه تسمح بتلبية احتياجات التنمية المتغيرة وتراعى الفروق الفردية للطلاب.

وعلى مستوى دول الخليج هناك تجاوب وصيغ مختلفة من المدرسة الثانوية منها المدرسة الثانوية الشاملة، ومدرسة المقررات الدراسية، مدرسة الساعات المعتمدة، المدرسة ذات التشعيب المبكر والمدرسة المتنوعة (عام - صناعي - زراعي - تمريض... الخ) (وزارة التربية والتعليم: ٩١، ص ١٠ - ١٨).

أما الاتفاقية الدولية (١٩٨٩) التي عقدت باشراف اليونسكو فهي تدعو الى عدم التفريق بين أنواع التعليم الثانوي وتعتبر هذه الصيغ صيغاً متكاملة مصممة للاستجابة للميول واحترام الفروق الفردية وتلبية احتياجات البيئة.

الصيغة المقترحة للتنويع في دولة قطر

تتضمن الصيغة المقترحة لتنويع التعليم الثانوي في دولة قطر أربعة نماذج من التعليم الثانوي هي:

١ - التعليم الثانوي العام ويضم الأقسام والشعب الآتية:

١ : ١ القسم العلمي ويضم:

- شعبة الرياضيات والفيزياء. - شعبة الكيمياء والبيولوجيا.

١ : ٢ القسم الأدبي ويضم:

- شعبة اللغات وآدابها. - شعبة العلوم الاجتماعية.

٢ - التعليم الثانوي الصناعي : ويضم أربعة أقسام بكل منها عدة شعب :

٢ : ١ قسم تقنيات البناء والنجارة ويضم :

- تقنيـــات البنـــاء .
- النجارة والديكور .

٢ : ٢ قسم السيارات والآليات ويضم :

- الســـيارات .
- الآليات الثقيلة .

٢ : ٣ قسم الكهرباء والالكترونيات ويضم :

- الكهرباء العامة .
- الالكترونيات الصناعية .
- التكييف والتبريد .
- الراديو والتليفزيون .

٢ : ٤ قسم المعادن ويضم :

- الخراطة والبرادة .
- الحديد واللحام .
- تشـكيل المعـادن .

٣ - التعليم الثانوي التجاري ويضم ثلاثة أقسام هي :

٣ : ١ المحاسبة .

٣ : ٢ ادارة المكاتب .

٣ : ٣ البنوك والتأمين .

٤ - التعليم الثانوي الديني وهو قسم واحد .

ويمثل الشكل التالي ما يسمى بشجرة التعليم المقترحة في دولـة قطر، هذا ويشير تقرير المشروع الى تنويع مستقبلي (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) يشمل مـدرسة ثانـوية زراعية تضم أقسـاماً للزراعـة، والثروة الحيـوانية، والثـروة السمكية، وكـذلك مدرسـة تطبيقية تضم أقسـاماً للبريد والمساحة والتصوير الالكتروني (وزارة التربية والتعليم : ٩١ ، ص ١٩ - ٢٣).

شجرة التعليم المقترحة في دولة قطر

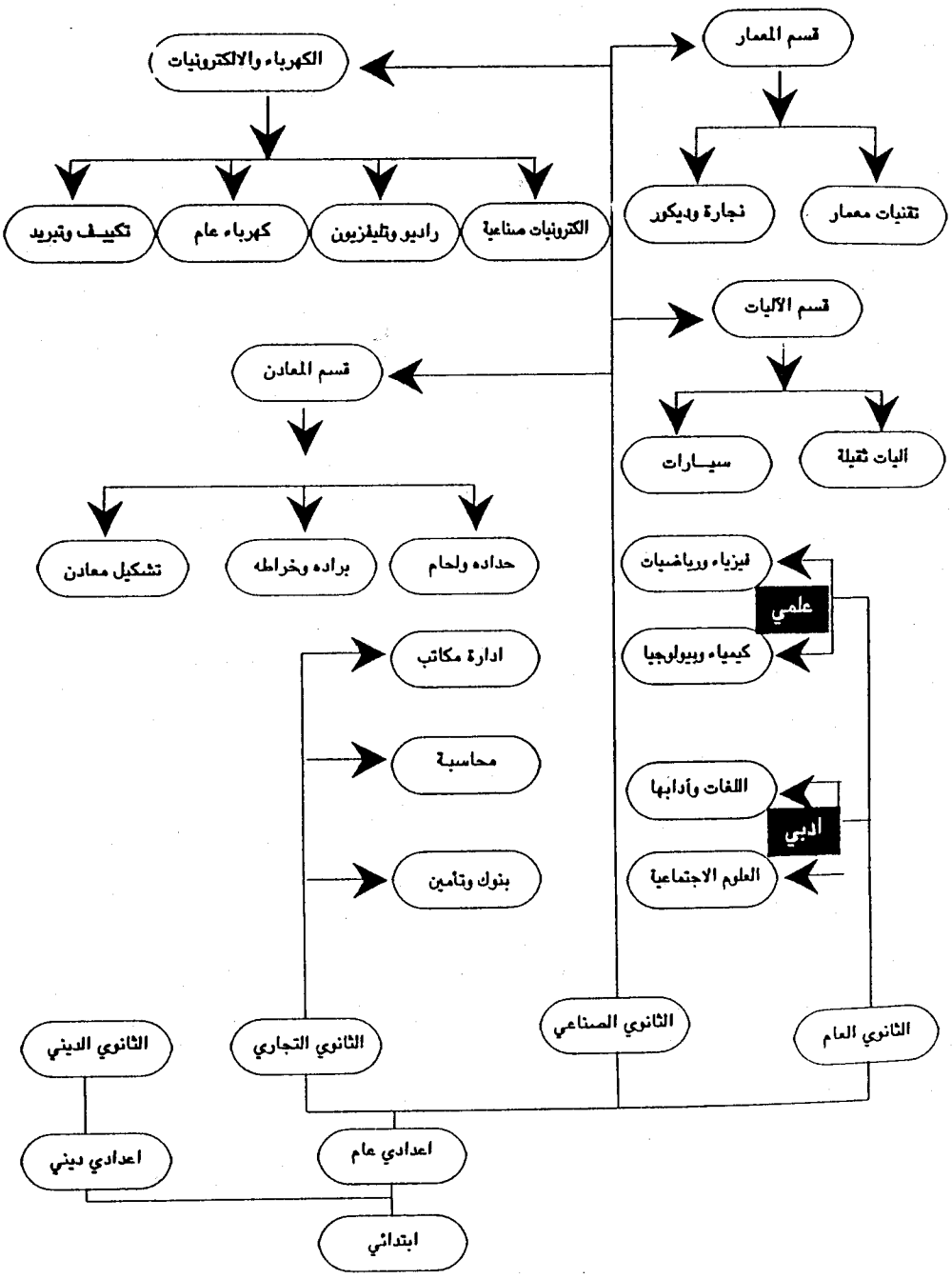

أهـــداف المشـــروع :

١ - توسيع مجالات اختيار التخصصـات الدراسية أمام المتعلمين ليستثمـروا امكاناتهم في التخصصات التي تناسب دوافعهم ومواهبهم وميولهم واستعداداتهم.

٢ - ترسيخ قيمـة العمل اليدوى، وتقـدير العـاملين فيه لـدى المتعلمين، بما يعمق لديهم كـرامة المهنـة، وأهميتهـا للنهـوض الاقتصادي للـوطن والكفـاية الماديـة للمـواطن ويدفعهم لاستثمار ميوليهم ومواهبهم المهنية في تخصصهم الدراسي.

٣ - تكوين شخصيات المتعلمين الكفؤة باقـدارهم على المبادرات الذاتية، واتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بمستقبلهم عـن وعي وبصيرة وتفكير مـوضـــوعى، وتحمـل مسئـوليـــة اختيارهم.

٤ - تـوفير ارشاد وتـوجيـه مهنى للمتعلمين في هذه المرحلـة، يسـانـد اكتشافهم لميـولهم ومواهبهم وقدراتهم، ويوفر لهم معلومـات وبيانات كافية عن سوق العمل، والمهن الأساسية التي يحتاجها المجتمع.

٥ - تأمين امكـانات ومتطلبـات التعمق الـدراسي، والمواءمة بين النظـريات وتطبيقـاتها والقيام بالبحوث الموضوعية بما يحقق تفـوقاً للمتعلمين، وزيادة كم ونوع مكتسباتهم التعليمية.

٦ - مسانـدة الاقتصاد الـوطني، بتوفير العمالـة المواطنة، وتلبيـة متطلبات سـوق العمل منها، وتـلافى سلبيات الاعتماد الكلي على العمالة الـوافدة، وتـلافى الهدر الاقتصادي ومخاطر البطالة، وتعزيز نمو الخبرات المحلية.

٧ - تحقيق التكـامل الاجتماعي وتـرسيخ الهوية المتميـزة للمجتمع، وتمكين الشبـاب من الكفاية الاقتصادية المؤدية الى الكفاية الاجتماعية وبناء الأسر المستقرة.

٨ - تمكين المتعلمين المتميـــزين من استكمال دراســـاتهم التخصصيـة في المجـــالات ذاتها لاكتساب الخبرات والمهارات والكفايات الأعلى التي تحتاجها أعمالهم.

٩ - تخفيف الاعتماد على الـــوظـائف العـــامـة، يحفـــز المتعلمين على العمل الحر - ادارة وتشغيلاً لتوفير فرص كسب أوسع وأكثر عطاء وأكثر كفاءة في بناء المجتمع.

١٠ - استثمار نتاج الفكر العالمي، في مجال التعليم العام والتخصصي، والإفادة بالتطور التكنولوجي في الادارة والتنظيم والتجهيز والتشغيل، لرفع مستوى المهن التطبيقية في البلاد (وزارة التربية والتعليم : ٩١ ، ص ٣٨ - ٣٩) .

سادساً : قضايا أساسية يثيرها المشروع المقترح :

إن الإطلاع على الورقة التحضيرية لمشروع تنويع التعليم الثانوي بدولة قطر يثير الكثير من التساؤلات ، ويطرح العديد من القضايا التي يجب التصدى لها بالنقاش قبل تعميمه ووضعه موضع التنفيذ [١] ، ونذكر من هذه القضايا ما نعتبره محورياً وأساسياً فقط :

١ - للقيم المجتمعية تأثيرها الواضح على معدلات التنمية، وتعتبر نظرة المجتمع للعمل عامة والعمل اليدوى خاصة من القيم المعاكسة للتنمية ومن ثم نتسائل :

أ) ما الضمانات المتوافرة لقبول المواطنين لأنواع العمالة التي ستفرزها المدرسة الثانوية بصورتها المقترحة خاصة في ظل سياسات الأجور الحالية؟

ب) كيف تحل اشكالية ضعف مشاركة المرأة القطرية في سوق العمل من ناحية، وتزايد إقبالها على التعليم خاصة التعليم الثانوي والعالي من ناحية أخرى؟، فالطبيعة النسائية الغالبة على المخرجات التعليمية خاصة في جامعة قطر لا يقابلها فرص عمل متكافئة وتكاد تقتصر هذه الفرص على مجال العمل في وزارة التربية والتعليم .

جـ) ما البرامج المقترحة لتنمية دافعية الإنجاز وتعديل السلوك لدى الأفراد ودفعهم لقبول عمل غير مكتبى؟

د) كيف ستحل مشكلة عزوف الشباب القطرى عن دراسة العلوم والرياضيات والتي هي عصب إعداد وتكوين العمالة الفنية؟ ان هذه المشكلة تؤثر أيضاً على مدخلات التعليم العالي مما يضعف من قدرة الجامعة على المساهمة في الأنشطة التنموية .

٢ - العلاقة بين كمية التمدرس في البرامج الفنية والتخصص المبكر في المهن من ناحية وزيادة الانتاج من ناحية أخرى ليست علاقة سببية لكن التركيب المهني الأمثل هو العامل المؤثر في زيادة الانتاج، وهنا يصبح التعليم متغيراً تابعاً، أما المتغير المستقل

---

(١) سوف يبدأ تنفيذ المشروع كتجربة في عدد محدد من المدارس القطرية إعتباراً من العام الدراسي ٩٦ / ١٩٩٧ م .

فهو التركيب المهنى الأمثل أي توفير المستويات المطلوبة من القوى العاملة (كماً وكيفاً) في جميع مراحل وعمليات الانتاج، والسؤال الذي يطرح هنا هو من الذي يحدد هذا التركيب المهنى الأمثل؟ هل هم رجال التعليم أم رجال الأعمال المسئولون عن قطاعات الانتاج؟ وفي رأيي أن هذه القضية تتطلب أن يقوم أهل الصناعة والمسئولين في مواقع الانتاج بتحديد دقيق لمعالم التركيب المهني الأمثل وتصور واضح لمستويات المهارات المطلوبة (من العمالة نصف الماهرة، والعمالة الماهرة، والعمالة المهنية، والتخصصية وأخيراً العمالة الاختصاصية أو الراقية)، ويقوم رجال التعليم بعد ذلك بتصميم وتطوير برامج التعليم والتدريب التي توفر الكتابات المطلوبة بالأعداد والمستويات المنشودة.

٣ - تزداد الحاجة الى الصناعات كثيفة الاستخدام، للأيدى العاملة (Labor Intensive Industry) في المجتمعات المتميزة بالانفجار السكاني وذلك كوسيلة لامتصاص الاعداد الكبيرة من السكان بعد فترة تدريب قصيرة، ولذلك يتم تشجيع الصناعات الصغيرة لأنها تستخدم عمالة كثيفة وخامات من البيئة ولا تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة أو آلات معقدة ومكلفة. أما في الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة - كحالة قطر - فتتجه التنمية الى الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال (Capital In-tenssive Industry) وهي صناعات تتجه إلى تكثيف استخدام رأس المال والتكنولوجيا، وقد أوصت منظمة الخليج للإستشارات الصناعية بالتوسع في الصناعات الكبيرة لوجود الفائض في رأس المال من ناحية، وحتى يقل الاعتماد على العمالة الوافدة من ناحية أخرى، ومن ثم جاءت المشروعات العملاقة كالحديد والصلب، والأسمدة الكيماوية، والغاز والألمونيوم وغير ذلك من الصناعات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة وتعتمد على عمالة فنية تأتي من مستوى تعليمي بعد التعليم الثانوي Post Secondary Education . أي أن التعليم الثانوي المنوّع لن يوفر هذه العمالة الفنية الماهرة لهذه الصناعات لأنها عمالة تخصصية تأتي من مخرجات التعليم العالي الهندسي والتكنولوجي.

٤ - أن فكرة تنويع التعليم الثانوي في قطر من شأنها أن تحد من مدخلات الجامعة كثيراً خاصةً من بين الطلاب والذكور الذين سيستقطبون في المدارس الصناعية والتجارية

بينما لا يوجد تعليم فني للإناث، وهكذا تزداد قوة تدفق الطالبات على الجامعة ويقل تدفق الطلاب وهذا يؤثر بدوره على تركيبة القوى العاملة حيث تتزايد اعداد الخريجات بينما تتناقص أعداد الخريجين أضف الى ذلك أن التقاليد التي تحول دون مشاركة المرأة في كثير من مجال العمل يجعل الاستفادة منها في سوق العمل استفادة محدودة كما أن المجالات المتاحة لها وبالذات في قطاع التعليم سوف يتم تشبعها مما يخلق مشكلة بطالة بين الخريجات (جامعة قطر ١٩٩٤ : ص ٩١).

وتشير الاحصاءات الرسمية للدولة واحصاءات مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحصاءات الايسكدا واليونيسكو ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الهيئات الدولية الى أن العمالة القطرية ذات التعليم العالى لا تزال تمثل الأقلية ٥ , ٤٤٪ في مقابل الوافدة من ذات المستوى (٥ , ٥٥٪) وبما أن العمالة الوافدة تمثل عجزاً كمياً في العمالة المواطنة، وبما أن معدلات نمو خريجى جامعة قطر (١٠٪ للذكور و١٣٪ للإناث) وأن معدل النمو السنوى في الطلب على العمالة القطرية ذات التعليم العالى تقدر نسبته بـ٤ , ١٢٪ فإن ذلك كله يعنى أن تقطير الوظائف ذات التعليم العالى قد يحتاج الى زمن طويل قد يتعدى الربع الأول من القرن القادم، ولما كانت العمالة ذات التعليم العالى عمالة استراتيجية تتصل بالأمن القومى للمجتمع فانه من الأهمية بمكان في هذه الحالة أن لا تتأثر القدرة العطائية للتعليم الثانوي وأن يستمر رافداً قوياً للتعليم العالى الجامعي والتقني. ان مدخلات الجامعة تحدد مخرجاتها.

٥ - اتساع القاعدة الثقافية المشتركة في التعليم العام يساعد على الغاء الثنائية الموجودة في التعليم الثانوي، بل إن قوة الخلفية الثقافية والعلمية للفرد تساعد على سرعة اتقانه للمهارات الفنية المعقدة والمعتمدة على قدرات عقلية عليا ومستويات تفكير أعلى، فلم تعد المهارة مرتبطة فقط بالقدرة الجسمية والعضلية، ولكن بالقدرات العقلية أيضاً، خاصة في الأعمال المعتمدة على مستويات تكنولوجية أعلى، ومن ثم يتجه التعليم الفني في الدول المتقدمة الى:

- زيادة الاهتمام بالرياضيات والعلوم.
- توسيع القاعدة أو الجذع الثقافي المشترك بين الخريجين حتى لا تكون هناك ثنائية في الاعداد ومن ثم يتم تضييق الفجوة بين المكانة الاجتماعية للخريجين.

- زيادة الاهتمام باللغات الأجنبية.

- التبكير بتدريس المواد التكنولوجية والتوعية المهنية والإيقاظ العلمي.

وإذا نظرنا الى الدول المتقدمة تكنولوجيا كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا لا نجد تعليماً فنياً على مستوى التعليم الثانوي، فقد أصبح التعليم الثانوي تعليماً مشتركاً للتكوين الثقافي، وأعتقد أن هذا النموذج يتناسب والقيم السائدة في المجتمع القطري كما يتناسب وقدرة الدولة المالية على التوسع في التعليم العام وجعله الزاميا حتى نهاية المرحلة الثانوية وكذلك الحاجة المتزايدة الى العمالة التخصصية ذات التعليم العالى.

٦ - تنويع التعليم الثانوي بالشكل المعروض يتطلب أموراً كثيرة في مقدمتها:

أ - توفير المناهج والبرامج المطورة.

ب - توفير معدات كثيرة وورش تدريب متنوعة.

جـ - نوعية خاصة من المعلمين والمدربين تعد في إطار الصناعة.

د - حسابات دقيقة للكلفة في ضوء الاعداد القليلة المتوقع دخولها في البرامج المطروحة.

هـ - ضوابط لعلاج شدة الإقبال على البرامج النظرية (الأدبي) وتشجيع الاقبال على البرامج العلمية (العلمي والفني).

و - توصيف المهارات والكفاءات الأساسية في كل برنامج وكذلك استحداث برنامج للإرشاد والتوجيه التربوي والمهني.

ز - ربط التعليم بمواقع العمل من حيث التدريب العملي قبل التخرج.

٧ - المجالات التي تعمل بها العمالة الوافدة مثل الخدمة المنزلية وقيادة السيارات وإصلاحها، وأعمال البناء والتشييد والصيانة، والنظافة، والحراسة، والأعمال المساندة سيستمر الاعتماد فيها على العمالة الوافدة لرخصها من ناحية ولعدم قبول القطريين لهذه الأعمال من ناحية أخرى، ومن ثم فالمشروع لا يسد عجزاً في سوق العمل، وأي تعليم فني إذا لم يبدأ مخططاً وعلى أسس سليمة لن يساهم في إصلاح الخلل الهيكلي في العمالة، بل على العكس سيساهم في زيادة هذا الخلل من خلال

اعداده لعمالة غير مطلوبة أو غير مدربة، وبالتالى لن تقوى على المساهمة في زيادة الانتاج فضلاً عن انخفاض دافعيتها للعمل.

ان التعليم الجيد لا يحدث فقط التوازن بين العرض والطلب ولكنه يكسر أيضاً حاجز الطلب ويفتح أسواقاً جديدة، فهو تعليم للمستقبل وليس للحاضر فقط.

٨ - الفرضيات التى بنى عليها مشروع تنويع التعليم الثانوى تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء التغيرات والمستجدات الكثيرة، لعل من أهمها ما يأتي:

أ) أن تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية (١٩٧٩) أصبح تقريراً مرجعياً وليس ملزماً، بل أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أدركت أن هذا التقرير في حاجة إلى تغيير أو إعادة صياغة في ضوء التطورات والتداعيات الكثيرة على المستويين العربي والدولي، وتعكف لجنة عليا من الخبراء لمعاونة المنظمة على صياغة استراتيجية جديدة لتطوير التربية العربية [١]، كما أن موضوع تنويع التعليم الثانوى ليس بالموضوع الذي يمثل استحداثاً وتجديداً في التربية، وقد سبق طرحه على المستوى العربي في المؤتمر الثقافي العربي الثاني المنعقد بالأسكندرية ١٩٥٠م.

ب) أن الخصائص المنفردة لكل قطر عربي يجب أخذها في الاعتبار عند التخطيط لتطوير التعليم، وفي مقدمة هذه الخصائص التركيبة السكانية، واتجاهات التنمية الاقتصادية في المجتمع، ومستوى التصنيع والميكنة، والتطلع الوظيفي للمواطن، والاتجاهات الأسرية نحو التعليم ووظائفه وأدواره في الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وفي حالة الاقتصاد القومي وغير ذلك من خصائص بنيوية لها آثارها الواضحة على توجهات الخطط والاستراتيجيات.

جـ) ظهور اتجاه عالمي لتعميم التعليم الثانوى وليس فقط لتنويعه، ويرى منير بشور الذي أعد دراسة قيمة بعنوان «اتجاهات في التربية العربية في ضوء تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية» وأصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣م، أن «شعار تطعيم أو تغذية التعليم الثانوي بالدراسات

---

١ - يشرف المؤلف بعضوية هذه اللجنة، وقد أصدرت المنظمة بالفعل تقريرها عن مراجعة هذه الاستراتيجية حررها الدكتور عبدالله عبدالدائم (١٩٩٥).

المهنية والعملية» شعار قديم، ولا يـؤدى إلى نتائج عملية ومحسوسة، ولابد أن يكون الاختيار متعلقاً بتغيرات في بنـاء التعليم «(بشور ص ١٩٧، وأنظر أيضاً ص ١٤٦).

٩ - الأساس النظري للمشروع غير واضح وما ورد تحت عنوان :

- ضرورة تنويع التعليم الثانوي ص ٧ - ١٠ من وثيقـة المشروع يعتبر مبادىء تربوية عامة تصلح أساسـاً لأى مشروع تربوى، فهل يهدف المشروع على سبيل المثال إلى تحقيق المبادىء والمفاهيم الآتية كلها أو بعضها؟

- التكامل بين التعليم العام والفني.

- توسيع القاعدة الثقافية للتعليم الفني.

- وصيفية المعرفة وتكاملها.

- ربط التعليم باحتياجات التنمية.

وقـد وصل التفـاؤل بأهـداف المشروع لحد القـول «بأن تنـويع التعليم الثـانـوي ضرورة، وتنـــويع التعليم أسلـــوب كفء لتمهيـد السبيـل لحل معظم مشكـلاتنـــا الاقتصادية والاجتماعية.

١٠ - يجب أن ينظر الى موضوع «تنويع التعليم الثـانوي» في حجمه الطبيعى وهو أنه اجراء نوعـى لتحسين جودة الآداء في التعليم الثـانوي من خلال تقـديم برامـج ومقررات يتحقق من خلالها تكـامل المعرفة الانسانيـة ووحدتها، كما تظهر للدارس وظيفـة ما يتعلم وكيف يمكن تسخيره في التكوين المهنى بعد ذلك.

أمـا «النظر الى التنـويع على أنـه أسلـوب كفء لحل مشكـلات العمالة وإحـداث التوازن بين العرض والطلب من العمالة الوسطى والماهرة»، فذلك أمر يحتاج لاعادة نظر لأن قضية العمالة يجب أن نعـالجها معالجة متكاملة لأنها قضية مجتمعيـة سياسية، اقتصادية، تعليمية وتكنولوجية في وقت واحد.

كما أن التخطيط الشامل بعيد المدى هو الـوسيلة لحل مشكلات العمالة، ولا يترك ذلك لعـوامل السـوق أو المشكـلات الطـارئة «إن التخطيط بعيـد المدى هـو محاولـة لصناعة المستقبل، واذا لم نحاول صناعة مستقلبنا بالتحكم فيه، فسوف يفرض علينا

أن نعيش مستقبلاً من صنع غيرنا أو نتاج الصدفة» (نوفل ص ٣٠).

ولذلك كله نرى أن المشروع كتوجه تربوى لاصلاح التعليم الثانوي توجه سليم لأن الفصل التعسفى بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم المهنى التقنى لم يعد مقبولاً، كما أن الفصل التعسفى يجعل التعليم الفني تعليماً مسدود القنوات، لا يقبل عليه إلا من لم يجد له مكاناً في التعليم العام، أو أبناء الطبقات الفقيرة غير المقتدرة اقتصادياً، نرجو أن يساعد هذا المشروع على فتح القنوات وعلى تشجيع الشباب على حب العمل واعتبار العمل قيمة ثقافية ومجتمعية هامة جعلها الإسلام جزء من الايمان «الايمان ما وقر في القلب وصدقة العمل» . - حديث شريف -

ولعل المشروع يتمخض أيضاً عن زيادة التعاون والتنسيق بين قطاع التعليم والتدريب وقطاعات الاقتصاد الأخرى، ويجب أن تمد الصناعة يدها لمؤسسات التعليم فتقدم لها الدعم المادي والفني، وتفتح مصانعها للمتدربين، وقد أحسنت الجامعة صنعاً عندما احتضنت التعليم الفني وأنشأت برامج لاعداد الفنيين والتطبيقيين من خلال الكلية التكنولوجية. وتهتم بقضايا اعداد المعلم والمدرب في المجالات الصناعية والتكنولوجية وتطور نماذج وبرامج التعليم الفني والتقني من خلال البحث والتدريب والتطوير المستمر، ولابد أن تدرك الجامعات أن ربط التعليم بعالم العمل وقضايا التنمية لا يضعف الجوانب الانسانية والحضارية في مضمون التعليم كما أن تخطيط التعليم لا يعنى تجاهل رغبات الأفراد وميولهم وقدراتهم، بل على العكس أن التعرف الدقيق من خلال برامج الارشاد والتوجيه على حاجات الأفراد وميولهم وقدراتهم واشباع الحاجات من خلال برامج التعليم والتدريب من شأنه أن يؤدى الى إشباع حاجات المجتمع التي هي حاجات الأفراد، وأن الخلل في هياكل العمالة يأتى دائماً من عدم التحديد الدقيق للحاجات النفسية والاجتماعية للأفراد ولتوجهات المجتمع التنموية، ومن ثم لا يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب فينتج عن ذلك تخلف للفرد والمجتمع معاً.

١١ - كان النقد يوجه ولا يزال الى المدرسة الثانوية باعتبارها وسيلة لاعداد فئة الكتبة، وهي عمالة غير منتجة تشبعت بها كل الأسواق العربية، وأصبح تشغيل هذه الفئة من باب الرفاه أو الرعاية الاجتماعية، لذلك يجب أن تسد هذا المنبع الذي يمد

المجتمع بعمالة غير منتجة ويوجه مخرجاته بعد أن يحسن تكوينه ثقافياً وتوعيته مهنياً إلى مؤسسات متخصصة للاعداد الفني والتقني بعد اكمال المرحلة الثانوية، وتنشأ في أحضان الصناعة أو الجامعة مع تعاون وثيق وجهد مباشر من الصناعة وقطاعات الانتاج، فيمكن لهذه المؤسسات وفي وقت قصير، لوجود الخلفية الثقافية العميقة أن توفر فئة العمالة الفنية والتخصصية والاختصاصات الراقية والتي يحتاجها الاقتصاد القطرى الذي يتجه إلى سياسات التصنيع كثيفة الاستخدام لرأس المال، وهي صناعات تحتاج لعمالة أرقى من حيث مستواها الفني والأدائي الاداري معاً. وهذا الاتجاه يساير التوجهات البيئية والتكنولوجية التي تحدث في عالمنا اليوم، وتشكل سياسات القوى العاملة لسنوات قادمة ستصبح إدارة الاقتصاد على أسس المعرفة والتكنولوجيا، والذي يملك ناصة التكنولوجيا سيتحكم في حركة الاقتصاد العالمي، ولذلك يشير الخبراء الى أن أوروبا الموحدة واليابان والولايات المتحدة وجميعها تمثل ١١٪ فقط من سكان العالم سيستمر تحكمها في أكثر من ٩٠٪ من صادرات العالم بسبب امتلاكها للعلم والتكنولوجيا.

١٢ - بناء على الدراسة التي قامت بها كلية الهندسة، جامعة قطر (١٩٨٧) اتضح أنه من بين أربعة عشر طالباً التحقوا بكلية الهندسة منذ انشائها في عام ٨٠/ ١٩٨١ من حملة الشهادة الثانوية الصناعية (بمجموع درجات يقل عن ٧٥٪) وحتى العام الدراسي ٨٣/ ٨٤ تخرج طالب واحد فقط بمعدل تراكمى ٢,٢٢ (مقبول) وانسحب الباقون، وأوصت الكلية آنذاك بضرورة حضور طلاب الثانوية الصناعية الراغبين في الالتحاق بها عدداً من المقررات التكوينية التي من شأنها مساعدتهم على الدراسة النظامية بالكلية نظراً لضعفهم في العلوم الأساسية واللغة الانجليزية (اسماعيل عبدالرحمن : ٩٣ ، ص ١ - ٣).

ويتضح من الدراسة المشار اليها والتي شملت الدفعات التي التحقت بالكلية من ٨٩/ ١٩٩٠ وحتى ٩٢/ ١٩٩٣ أن البرنامج التكويني (الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، والأحياء، واللغة الانجليزية) لم يساهم كثيراً في حل مشكلة خريجى المدارس الصناعية ولم يساعد على انتظامهم في الدراسة بكلية الهندسة واستمر تسربهم بسبب ضعف معدلات التحصيل ولعدم توافق نظم ونوعية الدراسة بكلية

الهندسة عنها بالمدرسة الصناعية، وتشير بيانات الدراسة الى أنه من بين ستين طالباً تم قيدهم في البرنامج التكويني انسحب واحد وثلاثون طالباً، وتم طى قيد سبعة عشر طالباً ولم يبق سوى سبعة طلاب بالبرنامج التكويني وخمسة مسجلون بالكلية على ضعفهم الملحوظ وتدنى معدلاتهم التراكمية . . ويوضح الجدول التالى هذه النتائج (اسماعيل عبد الرحمن : ١٩٩٣) .

وفي ضوء هذا الوضع قرر مجلس كلية الهندسة بتاريخ ١١/ ٣/ ٩٣ اعادة النظر في سياسة قبول طلاب الثانوية الصناعية بكلية الهندسة خاصة بعد انشاء الكلية التكنولوجية .

بيان إحصائي بنتيجة التحاق طلاب الثانوية بكلية الهندسة

عن الفترة من ٨٩/ ٩٠ - ٩٢/ ١٩٩٣

عـــــدد الطـــــلاب					
ســـنة الالتحـاق	المسجلون بالتكويني	المنسحبون	المطـوى قيدهـم	المسجلون بالتكويني	المسجلون بالكليـة
٩٠/٨٩	١٠	٥	٥	-	-
٩١/٩٠	١١	٣	٦	-	٢
٩٢/٩١	٣٠	١٤	-	٣	٣
٩٣/٩٢	١٩	٩	٦	٤	-
المجموع الكلي	٦٠	٣١	١٧	٧	٥

سابعاً : خلاصة الرأى واقتراح بديل

قدمنا في الصفحات السابقة نقاشاً مفاهيمياً وعرضنا وجهة نظر معاكسة لفكرة تنويع التعليم الثانوي والاختلاف في الرأى لا يفسد للود قضية، وقد يكون من المفيد هنا ان نركز النقاش ونبلوره في عدة نقاط، ونتبع ذلك باقتراح محدد وبديل لاصلاح وتطوير التعليم الثانوي في دولة قطر .

١ - أنه لا جديد في هذا التنظيم المقترح للتعليم الثانوي، فهذه النماذج شائعة في البلدان المختلفة منذ أكثر من نصف قرن ... بل أن اتجاهات التطور والتجديد آخذه في هجر هذا التنظيم لعدم مرونته ولعدم استجابته لاحتياجات المجتمع.

٢ - إن التطور المعرفى الهائل وتضاعف حجم المعرفة كل خمس سنوات يفرض علينا توسيع القاعدة المشتركة أو الجذع المشترك Common Trunk من التعليم وهي القاعدة التي تكون الخلفية الثقافية المشتركة لكل أبناء الشعب، والاتجاه العالمى الآن يعتبر المرحلة الثانوية من التعليم هي مرحلة عامة ومشتركة وأساسية للجميع، وأنها تمثل الحد الأدنى من الثقافة العامة قبل بداية أى تخصص مهنى.

٣ - إن أبسط مستويات العمل الفنى أصبح يقتضى قدراً أساسياً من الثقافة العلمية واللغوية والرياضية تعادل نهاية المرحلة الثانوية حتى يتمكن الفرد من تعلم واتقان مهارات العمل.

٤ - أن الاتجاه العالمي لتأخير التشعيب حتى الفصل الثالث الثانوي (وهو ما أخذت به كثير من الدول العربية الآن ومنها على سبيل المثال مصر، ودولة الإمارات، أو الغائه تماماً كما هو الحال في مدارس المقررات بالكويت والسعودية والمدرسة الشاملة في مصر (عدد قليل أنشىء على سبيل التجريب).

٥ - أن جامعة قطر تشكو حالياً من ضعف مستوى خريجى المدرسة الثانوية العامة، خاصة في الرياضيات والعلوم، فكيف يمكن أن تبرر للجامعة الحاق خريجى المدارس الفنية الصناعية والتجارية وهم أقل في المستوى من الشعبة العامة من حيث المواد الأكاديمية؟ ومن ثم فإن من يلتحقون بالمدرسة الفنية ويتخرجون منها يمكن اعتبارهم في عداد المنتهين من التعليم لعدم قدرتهم على مواصلة التعليم الهندسي كما أشرنا.

٦ - أن الدراسات والبحوث تشير إلى أن انتاجية العامل لا ترتبط بزمن التمدرس في التعليم الفنى، ولكن بالتركيبة المهنية، وعلى ذلك فإن من يدرس في معاهد فنية بعد الثانوي Post Secondary لمدة عامين أفضل ممن يدرسون لمدة ثلاث سنوات أو أربعة في مدارس فنية بعد انتهاء التعليم المتوسط (الاعدادى).

٧ - أن التقدم العلمى والتقنى يجعل الصناعة معتمدة على العلم والتكنولوجيا Knowlege Based ، وليس على عدد القوى العاملة Manpower Based ، فالعمالة المطلوبة عمالة راقية، ذات قدرات عقلية عليا ومتميزة، تفكر وتعمل بعقلها قبل أن تتحرك وتؤدى بجسمها.

٨ - أن القدرة السكانية من العنصر القطرى يجعل من الأفضل ان لم يكن من المحتم استثمار هذه العناصر وتنميتها للعمل في مجالات العمالة الفنية والراقية والادارات الوسطى والعليا وليس في مجالات العمالة نصف الماهرة.

٩ - أن السياسة الاقتصادية والتنموية في دولة قطر تعتمد على وجود فائض في رأس المال Capital Surplus من عائدات النفط يوجه إلى تصنيع معتمد على استثمار رأس المال Capital Intensive Industry وليس على استثمار القوى العاملة لأنها نادرة كما ذكرنا، فهذا النوع من التصنيع يناسب الدول ذات الفائض في السكان المتميزة بتزايد مستمر في عدد سكانها مع تناقص في مواردها المادية ونمو بسيط لا يتناسب مع حجم النمو السكانى ... فصناعات الحديد والصلب، والألمونيوم، والغاز الطبيعى، والبتروكيماويات وسوى ذلك يحتاج إلى عمالة أقل عدداً ولكن أرقى في مستوى الأعداد من تلك التي تحتاجها الصناعات الوسطى أو الصغيرة.

١٠ - أن خريجى المدارس الفنية إذا لم يجدوا عملاً صعب تأهيلهم للدراسات الأكاديمية بينما العكس صحيحاً، حيث يمكن تأهيل الأكاديميين مهنياً من خلال برامج التدريب التحويلى Retooling وكما يقولون «يمكن أن تدرب المؤرخ ليعمل كهربائياً أو ملاحظاً للأبنية، ولكن يصعب أن تجعل من الكهربائى أو ملاحظ المبانى مؤرخاً.

١١ - أن هناك عزوفاً واضحاً لدى الشباب في كل الدول النامية خاصة الدول ذات الدخول المرتفعة عن القبول والانخراط في التعليم الفني، فمكانة هذا التعليم متدنية اجتماعياً، وأجور خريجيه متدنية، فلا زالت الأجور تحدد على أساس حجم المعرفة وليس مستوى الأداء والعمل، ومن سيصعب إيجاد التلاميذ الذين يقبلون على التعليم الفني على مستوى المدرسة الثانوية، وإذا وجدوا فسيكونون بأعداد قليلة مما يجعل كلفته عالية وعائداته الاقتصادية قليلة Not cost Efficient.

١٢ - أن العمالة نصف الماهرة كطبقة السائقين وعمال الميكانيكا والكهرباء يسهل استيرادها واستقدامها من دول مجاورة وبكلفة أقل من كلفة إعدادها محلياً، أما العمالة الفنية والراقية والتخصصية فهي عمالة مكلفة وعمالة تنافسية وان كان لابد من استيراد عمالة فلماذا لا نستورد الأرخص والمتوافر وليس النادر والأعلى كلفة؟

١٣ - لابد من التوقف - قبل المضى في هذا التطوير - لدراسة مخرجات التدريب المهنى ومخرجات المدرسة الصناعية القائمة لنعرف مدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، ومدى قيامها بعمل منتج، كما لابد من التوقف أيضاً لندرس امكانات وطاقات الكلية التكنولوجية التي أنشأتها تحديثاً جامعة قطر، فقد كان هناك إقبال شديد من الشباب القطرى على دخولها إذ تقدم لها أكثر من ٦٠٠ طالباً ولم يستمر بالكلية في عامها الأول أكثر من ٢٠٠ طالباً.

١٤ - أن التعليم الفني - صناعياً كان أم تجارياً - يحتاج الى تجهيزات خاصة، وإلى معلم خاص يعد خصيصاً لهذا الغرض من خلال كليات التعليم الصناعي التي تختص باعداد معلم هذا النوع من التعليم، كما أن تطوير مناهج هذا النوع من التعليم يحتاج إلى أجهزة خاصة تحدد الكفايات والمسارات اللازمة لكل مهنة من المهن، وهذا ليس موجود في غالبية الدول النامية.

١٥ - أن التنظيم المقترح يفصل بين النظرية والتطبيق، وبين العلم والتكنولوجيا، ولا يؤكد على تكامل المعرفة ووحدتها، وعلى وظيفتها ومن ثم فهو تنظيم مبنى على نظرية تربوية قديمة تفصل بين النظرية والتطبيق وبين المعرفة والعمل أو بين الجسم والعقل، كما هو مبنى على نظرية نفسية خاطئة حيث أن الميول المهنية يصعب تحديدها في وقت مبكر من عمر التلميذ، كما أن التخصص المبكر لا يكون شخصيات متعمقة ولكن على العكس يعد أفراداً سطحيين، محدودي التكوين، وتكون خلفيتهم الثقافية ضعيفة.

١٦ - أن العديد من الدراسات التتبعية Tracer Studies لمخرجات التعليم الفني (مستوى التعليم الثانوي) والتي أجريت في عدة دول نامية أوضحت :

أ) أن هناك عجزاً كيفياً Qualitative Shortage في تلك المخرجات قيس بضعف الكفاية الانتاجية لهذه العمالة، إذ انخفض مستوى مهارتها الفنية عن

مواصفات العمالة المطلوبة، مما أدى بالمؤسسات التي يعملون بها إلى تصميم وتنفيذ برامج للتدريب في مواقع العمل On the Job Training لتصحيح نقائص الأعداد والتكوين الأولى.

ب) أن هناك بطالة واضحة في هذه المخرجات سواء بطالة منظورة أو مقنعة، ولا يمكننا أن نقبل تعليماً فنياً أنشىء أصلاً لتوفير العمالة أن يكون سبباً في البطالة ويكون عبئاً على الاقتصاد القومى، وتشكو مصر على سبيل المثال من بطالة شديدة ومتنامية بين خريجى التعليم الفني بفروعه وأقسامه المختلفة رغم حاجة مصر وخططها التنموية الى الفنيين؟

جـ) أن أعداد الفنيين لا يمكن أن يتم بمعزل عن مواقع العمل والانتاج، فرغم ايماننا بالتكوين العلمي والثقافي، إلا أن مواقع العمل عليها أن توفر فرص التدريس والمعايشة ليكتسب الطالب ألفة بعالم العمل ويتكون لديه منظور حقيقى عن عمليات الانتاج.

د) أن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، ومعالجة البيانات، وتقنيات المحاسبة والتحليل المالي والاقتصادي، وإدارة المكاتب وسوى ذلك جعل المدرسة الثانوية التجارية عاجزة عن تقديم عمالة فنية مناسبة لمجال المال والأعمال.

١٧ - أن التطوير المقترح للتعليم الثانوي تطوير يركز على الشكل والهيكل وليس على المحتوى والأهداف والأساليب ... لابد لنا من البحث عن مدرسة ثانوية طموحة في أهدافها، متطورة في برامجها، ابتكارية في طرائقها وأساليبها، كفوءة بمعلميها وإداريها، لأن تطوير الهياكل والبنى وحدهما لن يحدث تطويراً حقيقياً أو تغييراً جذرياً ولن يؤثر في التنمية بل لن يؤدى إلى ربط التعليم بها ربطاً عضوياً.

الاقتراح البديل :

يجب إذن أن ننظر الى التعليم الثانوي في دولة قطر واضعين في اعتبارنا منطلقات أساسية أهمها:

أ) الخصائص الديموجرافية للمجتمع القطرى.

ب) القيم المجتمعية السائدة خاصة فيما يتعلق بنظرة المجتمع الى التعليم الفني، ودراسة العلوم والتكنولوجيا، وعمالة الاناث.

جـ) التركيبة المهنية الحالية - مصفوفة العمالة.

د) فلسفة وخطط التنمية وتوجهات التصنيع في الدولة الحالية والمستقبلية.

هـ) الاتجاهات العالمية السائدة في أساليب تنمية الموارد البشرية وإعداد القوى العاملة.

و) أوضاع الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على حركة القوى العاملة وحراكها.

ز) الاتجاهات السائدة في البحث والتطوير في مجال التربية.

لذلك كله، نقترح الآتى :

١ - أن تتسع قاعدة الالزام في التعليم لتشمل نهاية المرحلة الثانوية، وهذا يتيح للتلميذ القطرى الفرصة في اتقان المهارات الأساسية للتعلم والإحاطة بأساسيات العلوم والرياضيات وتنمية قدراته الخاصة.

٢ - أن يظل التعليم الثانوي عاماً ومشتركاً وشاملاً حتى نهايته، وإذا كان هناك ما يقتضى الأخذ بنظام التشعيب فيجب أن لا يحدث ذلك قبل اتمام الصف الثاني الثانوي أي يكون التشعيب في الصف الثالث فقط، أي أن الدراسة في الصفين الأول والثاني تكون مشتركة للجميع.

٣ - أن يقتصر التعليم الفني الموجه لاعداد نوعية معينة من العمال على ما بعد المرحلة الثانوية.

٤ - أن يتم تنظيم برنامج الدراسة في الصف الثالث الثانوي على أربعة محاور من المقررات الدراسية هي :

أ) مقررات أساسية (إجبارية) يدرسها جميع التلاميذ وهي ضرورية لتكوين المهارات الأساسية والخلفية الثقافية المشتركة ويخصص لها ٤٠٪ من مساحة البرنامج.

ب) مقررات تخصصية وهي مقررات تخدم التشعيب في الصف الثالث وهي تكاد تكون إجبارية لان الاختيار فيها يكون بين دراسة العلوم والرياضيات من ناحية

أو بين الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية من ناحية أخرى، ويخصص لها ٢٠٪ من البرنامج.

جـ) مقررات اختيارية مساندة ومنها يختار الطالب ما يناسب قدراته العقلية لخدمة تخصصه الرئيسي ويخصص لها ٢٠٪ من البرنامج.

د) مقررات اختيارية ميولية وهي مقررات يختار منها الطالب ما يشبع ميوله الخاصة، وفي هذا القسم من المقررات تطرح المدرسة مقررات تتصل بالتوعية المهنية والإيقاظ العلمي والتكنولوجي، وتنمية الميول المهنية، وتنمية السلوك المهاري الحركي، حتى يتمكن الطالب من تحديد اختياراته التعليمية والمهنية فيما بعد الانتهاء من دراسة المرحلة الثانوية، ويخصص لها ٢٠٪ من البرنامج.

وفي جميع هذه المقررات لابد من توفير :

أ) المنهج المطور الكفء.

ب) المعلم المدرب الكفء.

جـ) التجهيزات والمعامل والورش والتقنيات اللازمة.

د) أساليب التقويم وطرائق التعليم الفعالة والاشراف التربوى.

هـ) الإدارة المدرسية المدربة الفاعلة.

و) جهاز التوجيه والارشاد النفسي والتربوي والمهني.

ففي القسم الأول الأساسى يدرس الطلاب:

اللغة العربية - التربية الدينية - التربية الرياضية - اللغة الأوروبية الأولى - التربية الاجتماعية والوطنية.

وفي القسم الثاني يكون هناك محوران أساسيان هما :

أ) العلوم والرياضيات ، ويفضل التكامل بين مكونات كل منها حتى يدرك الطالب الأساس التركيبي للعلم.

ب) الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية مثل التاريخ والجغرافيا والاجتماع والفلسفة والاقتصاد.

وفي القسم الثالث نعرض مقررات تخدم التخصص في المجموعتين (أ) و (ب) السابقتين.

وفي القسم الرابع تطرح مقررات مثل: التكنولوجيا، التربية الفنية، التربية الموسيقية، إدارة المكاتب، المحاسبة، الالكترونيات، الحاسب الآلي، التصوير، بناء النماذج... الخ.

وهكذا نكون قد قدمنا للطالب وجبة متنوعة ومتكاملة وشاملة لجميع عناصر الغذاء للعقل والقلب والجسم في مصفوفة منسقة يرى فيها وحدة المعرفة وتكامله، وتفاعل الخبرات الانسانية وانسجامها.

وأرجو أن يجد هذا الاقتراح لتطوير التعليم الثانوي والذي عرضناه بتركيز شديد فرصة للبحث والدراسة وسيظل تطوير التعليم الثانوي الهاجس الدائم والشغل الشاغل للمخطط التربوى وصانع السياسة معاً.

والله الموفق وهو المستعان،

بعض المراجع والمصادر

أولاً : المراجع العربية :

١ - إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، ١٩٨٣ : «انتقال العمالة العربية : المشاكل - الآثار - السياسات»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

٢ - التربية الجديدة ، ١٩٨٨ : «التطور الكمي للتعليم الابتدائي ومحو الأمية في المنطقة العربية»، تحليل احصائى، عدد ٤٥، سنة ١٥ ، سبتمبر / ديسمبر .

٣ - التربية الجديدة ، ١٩٨٧ : «تطور التربية في المنطقة العربية»، تحليل احصائى، العدد ٤١/ ٤٢ ١٤ يناير / أغسطس .

٤ - اسماعيل عبد الرحمن تاج ، ١٩٩٣ : مذكرة بشأن النظر في سياسة الجامعة نحو قبول طلاب الثانوية الصناعية في كلية الهندسة .

٥ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٩ : تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية، .

٦ - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الاتحاد العربي للتعليم التقني، ١٩٨٦ : التعليم المهني في الوطن العربي - تونس .

٧ - انطون زحلان (مشرف) ، ١٩٨٣ : «هجرة الكفاءات العربية»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

٨ - اليونسكو . نتعلم ونعلم ، ١٩٨٣ : (باريس ، اليونسكو،).

٩ - جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ : «الجامعة والصناعة»، مجموعة بحوث مؤتمر الجامعة والصناعة .

١٠ - جامعة قطر ، ١٩٩٤ : تقرير بعنوان : جامعة قطر : تطورها وواقعها وآفاقها المستقبلية ... الدوحة .

١١ - حامد عمار ، ١٩٨٨ : في بناء الانسان العربي : دراسات في التوظيف القومى للفكر الاجتماعي والتربوي - الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية .

١٢ - سعد الدين ابراهيم (محرر) ، ١٩٨٩ : «مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير

التعليم»، عمان، منتدى الفكر العربي.

١٣ - محمد عزت عبد الموجود ، ١٩٧٣ : «التربية في عالم متغير »، صحيفة التربية .

١٤ - محمد عزت عبد الموجود ، ١٩٨٧ : «الخطة الخمسية لاصلاح نظام التعليم في مصر»، ٣ مجلدات، وزارة التربية والتعليم.

١٥ - محمد عزت عبدالموجود، ١٩٨٥ : «قضايا ملحة في نظام التعليم والتدريب في جمهورية مصر العربية»، واشنطون .

١٦ - محمد عزت عبدالموجود ، ١٩٨٨ : «معايير تقييم السياسة التعليمية»، القاهرة ضمن بحوث تقييم السياسات الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية.

١٧ - محمد عزت عبدالموجود ، ١٩٩٢ : أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتربية - جامعة قطر، مركز البحوث التربوية، الدوحة .

١٨ - محمد نبيل نوفل ، ١٩٧٧ : العجالة والتعليم في البلاد العربية - مجلة التربية الجديدة العدد (١) إبريل .

١٩ - منذر المصرى ، ١٩٨٤ : « التعليم الفني كتعليم مستمر» المجلة العربية للتربية - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . المجلد الرابع، العدد الأول مارس .

٢٠ - منير بشور ، ١٩٨٢ : «اتجاهات التربية العربية على ضوء تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية»، اليونسكو ، تونس.

٢١ - منير بشور، ١٩٩٥ : «التربية العربية: التعليم في العالم العربي في القرن الحادى والعشرين»، دار نلسن - بيروت.

٢٢ - هاشم محمد سعيد عبدالوهاب ، ١٩٨٥ : التعليم التقني في الوطن العربي: الدافع والاتجاهات. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس.

٢٣ - وزارة التربية والتعليم، ١٩٩١ : مشروع تنويع التعليم الثانوي في مدارس دولة قطر ، الدوحة .

٢٤ - يوسف عبد المعطى (ترجمة) ، ١٩٨٤ : «أمة معرضة للخطر»، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج .

٢٥ - يوسف عبدالمعطى ، ١٩٨٥ : «الاتجاهات الحديثة نحو تكامل التعليم العام والتعليم الفني» المجلة العربية للتربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ، المجلد الرابع العدد الأول ، مارس .

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية:

26 - Inonse & J. Pierece, 1984 : Information Technology and Civilization (Now York, Freeman and Campant).

27 - I. L. O., 1976 : Manpower and Employment in Arab Countries : Some Critical Issues (Geneva, International Labour Office).

28 - J. Mouley & E. Costa, 1984 : Employment policies in Deveooping Countries - A Comparative Analysis (London, Allen & Unwin).

29 - J. Naibett, 1984 : Megatrends - Ten New Directions Transforming our Lives (London, Futura).

30 - J. Nyerere, 1988 : "Education for self-Reliance", Ujamma : Essays on socialism, (Dar el salaam, O. U. P.) , pp. 44-75.

31 - H. S. Bir Ks & C. A. Sinclair, 1980 : Arab Manpower : The Cristis of Development (London, Croom Helm).

32 - L. Malassis, 1976 : the Rural World - Education and Development, (Paris, UNSCO PRESS).

33 - L. Davis, 1984 : "Altmatives in Education from the Third Workd" , in C. Harber (ed), Alternative Educational Futures (London, Holt), pp. 63-77).

34 - M. Ahmad & Ph Coombs (eds.), 1975 : Education for Rural Development - Case Studies for Planners, New York, Praeger.

35 - Blaug, 1984 : Education and Employment in Develping Countries, (Geneva, I. I. O.).

36 - M. Arton, 1984 : Education and the World of Work, (Paris, UNESCO).

37 - Ph. Coombs & M. Ahmad, 1973 : New Paths for learning for Rural Children and Youth, (New York, UNICEF & ICED).

38 - Psychmopolos, George, 1983 : Education and Development, World Bank.

39 - R. P. Shaw, 1983 : Mobilizing Human Resources in the Arab World (London, Kegan Paul International).

40 - Tirohiso Horio, 1986 : "Towards Reform in Japanese Education, Vol. 22 No. 1. 1986. pp. 31-36.

41 - UNESCO, 1986 : Statistical Yearbook - (Paris, UNESCO).

42 - World Bank, World Development Report - 1988 : (Oxford University Press.

43 - A. Toffer, 1981 : the Third Wave (Toronto, Bantam Books) .

44 - D. Hawkridge, 1985 : New Information Technology in Education (London, Croom Helm.) .

45 - Cheng Kai, Ming, 1986 : "China's Recent Educational Reform : The begining of an overhaul, " Comparative Education, Vol., 22, No. 3, pp. 255-269.

Diversification of Secondary Education : Another View

DR. Mohammed Ezzat Abdel Mawgood
University of Qatar

ABSTRACT

The development and reform of secondary education are considered among the high priorities of any educational reform. The structural features and level of quality in secondary education directly affect the quality of higher education and therefore affect the productivity, efficiency, and effectiveness of higher education outputs. In this conceptional research paper, several approaches for reforming secondary education were reviewed and analyzed. The issue, problems and weakness of secondary education in the Arab World are also discussed to assertion the scope of the problem and suggest directions for change .

Diversification of secondary education is a reform approach which is being considered by the State of Qatar. The author believes that the proposed approach is neither feasible nor viable for the State of Qatar. This opinion has been based on the understanding of national development targets, economic trends, and demographic and social characteristics of the Qatari Society, specifice issues and questions were posed including :

* Societal values toward work and manual work in particular ,
* Continuous demand for specialized and highly skilled labour with higher education training ,
* Industrial development trends and capital intensive industry which required hightech labour ,
* Population scarcity would tend to direct natives toward high level training in institutions of higher learning ,
* Today's technology requires a mastering of Mathematics and Science as prerequisites for skill formation and entering the labour market ,